

اللباب في علل البناء والإعراب

أحدُهما أنَّ التوكيد فيها للمعرفة لا للنكرة فقولُهُ أجمع توكيد ل (هي) ولكِنَّه اضطرر ففصل بالخبر بين الموكِّد والموكَّـد كما في الصفة وقيل في (فرع) ضميرٌ والتوكيد له وهذا بعيد وأمَّا قولُهُ (جديداً كلاًه) فهو مرفوعٌ على أنَّهُ تأكيد للضمير في (جديد والوجه الثاني أنَّ هذه الأبيات شاذةٌ فيها اضطرار فلا تُجعل أصلاً .
فصل .

وإنما لم ينصرف (جُمَعُ) لأنَّ فيه العدل والتعريف فالعدلُ عن (جُمَعِ) لأنَّ واحده (أجمع) و (جمعاء) فينبغي أن يكون على (جُمَعُ) مثل (حُمَر) ولكِنَّه فتحت ميمٌه وصيرك (حُمَر) وقال أبو عليُّ هو معدول عن (جَمَاعِي) مثل صحراء وصحارى ولو كان عن جمع مثل حمر لما جاز فيه أجمعون وكان يؤكد به المذكّر والمؤنث كما يوصف بِحُمَرِ المذكّر والمؤنث